لجنة المخطوفين تدين التحركات «المشبوهة» وتطالب بلجنة تحقيق بصلاحيات واسعة

أعلنت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» ان «لا علاقة لها بأي من التحركات التي حصلت في الآونة الأخيرة من قبل ما سمي بلجان أهلية وهيئات وروابط انسانية ذات منحى طائفي ومناطقي «فقست» بقدرة قادر».

ونبّهت اللجنة في بيان لها الى ان هذا التحرك «يطرح أكثر من علامة استفهام حول نوايا مبيّتة تجاه القضية، وأكثرها شبهة هو تطييفها تمهيداً لتفريغها من جوهرها الانساني، وبالتالي لفلفتها تحت ستار انها تهدد الاستقرار والسلم الأهلي».

وأبدت اللجنة استغرابها حيال قرار مجلس الوزراء الأخير «الداعي الى انشاء هيئة مبهمة»، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق ذات صلاحيات واسعة تستكمل عمل لجنة التحقيق الرسمية، ويكون من مهامها: ١٦٨

١ ـ تحرّي وضع ٧٨ مخطوفاً ومفقوداً يعتقد ذووهم انهم موجودون في السجون السورية.

٢ ـ تحري وضع ٢١٦ مخطوفاً ومفقوداً يعتقد ذووهم أنهم في السجون الاسرائيلية.

٣ ـ إفساح المجال أمام من لم يتسنّ له من أهالي المخطوفين والمفقودين لسبب أو لآخر تقديم إفادة سابقاً الى لجنة التحقيق الرسمية، التقدم بإفادتهم الى اللجنة الجديدة.

٤ ـ تحديد مهلة زمنية لا تتعدى شهراً واحداً لكي ترفع اللجنة المذكورة تقريرها الى السلطة السياسية بعد اجراء بحث وتقص جديّيْن، على ان تعلن السلطة السياسية بعد ذلك نتائج عمل اللجنة.

٥ ـ اتخاذ الدولة الاجراءات الضرورية التي تنتج عن هذا الاعلان والآيلة الى إقفال نهائي لهذا الملف وتتضمن:

ـ اصدار قانون يكون المستند الوافي للاستحصال على وثيقة وفاة للمفقود. على ان يراعي هذا القانون تاريخاً موحداً لإعلان وفاة مخطوفي ومفقودي الحرب في لبنان، وان يطبق استثنائياً ولمرة واحدة بمعزل عن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها نظراً لخصوصية هذه القضية والظروف الاستثنائية المحيطة بها.

ـ إقرار مشروع للرعاية الاجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين، وهو الحد الأدنى من حقهم بالعيش الكريم.

ـ إعلان ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة، واقامة نصب تذكاري يرمز الى كل ضحايا الحرب ويشكّل إدانة ماثلة لجرائمها.

قرار اتهامي بحق أحد «السجناء»

صدر أمس أول قرار اتهامي بحق أحد السجناء ممن جرى تسلمهم من السلطات السورية. فقد طلب قاضي التحقيق العسكري عبدالله الحاج انزال عقوبة الاعدام بحق حكمت بيضون بجرم دس الدسائس لدى العدو والاتصال به ومعاونته على فوز قواته وافشاء معلومات لمصلحته، فيما طلب عقوبة السجن لكل من المتعاملين الفارين في هذه القضية، كمال ف. وفوزي ص.

وكان حكمت قد انتمى خلال العام ١٩٩٢ الى جهاز أمن الميليشيا الى أن تمكنت عناصر من رجال المقاومة من توقيف المدعى عليه وتسليمه للسلطات السورية التي أصدرت حكماً بحقه قضى بسجنه لمدة ١٢ عاماً بجرم التجسس، وسلم خلال الشهر الحالي الى السلطات اللبنانية.

رفات الجنود الفرنسيين في حاصبيا تسلمتها السفارة تمهيداً لدفنها في لبنان